

دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي

دراسة ميدانية بجامعة جيجل

**The role of e-management in combating corruption in higher education institutions
A field study at Jijel University**

بوشلاغم حنان

جامعة جيجل، الجزائر، hanane.bouchelaghem@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/03/18

تاريخ الاستلام: 2024/10/18

ملخص:

الفساد هو مشكلة كبيرة موجودة دائماً في كل بلد. اليوم، لا يقتصر الفساد على القطاع واحد فقط، بل يشمل كل القطاعات. حيث استخدمت كل دولة العديد من الطرق لمنع هذه الجريمة ومكافحتها. جلبت الثورة الصناعية العديد من الحلول المبتكرة للحياة الحديثة، وتعد الإدارة الإلكترونية إحدى طرق التي يتم استخدامها لمكافحة الفساد، لذلك تهدف هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات ونتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية في منع ومكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق ذلك صيغت مجموعة من الفرضيات، اختبرت بواسطة مجموعة من الأساليب الإحصائية اعتماداً على برنامج SPSS، ويتمثل مجتمع الدراسة الراهنة في جميع الموظفين الدائمين المقدر عددهم بـ 2093 موظف، تم استخدام العينة العشوائية الطبقية، وقدرت عينة البحث بـ 105، هذا وتم استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات. وبعد التفريغ وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلأن الإدارة الإلكترونية تلعب دور كبير في مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي، حيث تعمل على القضاء على الرشوة والمحسوبية والمحابة والعلاقات الشخصية وكل مظاهر الفساد في بيئات العمل.

كلمات مفتاحية: الإدارة، الإدارة الإلكترونية، الفساد، المؤسسة، مؤسسات التعليم العالي

تصنيفات JEL:،، ...

Abstract:

Corruption is a major problem that is still present in every country. Today, corruption is not limited to a single sector, but affects all sectors. Every country has used many methods to prevent and combat this crime. The industrial revolution has brought many innovative solutions to modern life, and e-government is one of the methods used to combat corruption. Therefore, this study aims to know the role that information technology plays and the results of the application of e-government in preventing and combating corruption in higher education institutions. To achieve this, a set of hypotheses were formulated. It was tested using a set of statistical methods based on the SPSS program. The current study population consists of all permanent employees, i.e. a stratified random sample. was used and the research sample was estimated at 105 people. The questionnaire was used as the basic tool for data collection. After transcribing and analyzing the data, the study concluded that e-government plays a major role in combating corruption in

higher education institutions, as it helps eliminate corruption, nepotism, personal relationships and all manifestations of corruption in work environments.

Keywords: administration, e-government, corruption, institution, higher education institutions.

Jel Classification Codes:..., ..., ...

1. مقدمة:

يشكل التعليم العنصر الأكبر في القطاع العام في العديد من بلدان العالم، وغالبًا ما يمثل أكثر من خمس إجمالي الإنفاق الحكومي في القطاع العام. التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ومحرك للتنمية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. يُنظر إليه على أنه المفتاح لمستقبل أفضل، حيث يوفر الأدوات التي يحتاجها الناس لدعم سبل عيشهم والعيش بكرامة والمساهمة في المجتمع، حيث يعزز التعليم النزاهة الشخصية ويشكل المجتمعات التي نعيش فيها. نظرًا لأن التعليم يشكل عادةً ما بين 20 إلى 30% من ميزانية الدولة، فهو معرض بشكل كبير للفساد، من وزارات التعليم إلى المدارس الأساسية والجامعات. وفقًا لتقرير الفساد العالمي (2013) الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية، فإن التعليم يلقي الضوء على الأشكال والأنماط العديدة التي يمكن أن يتخذها الفساد في التعليم. ويُظهر أنه في جميع الحالات، يعمل الفساد في التعليم كحاجز خطير أمام التعليم عالي الجودة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إنه يعرض الفوائد الأكاديمية للتعليم العالي للخطر، إن الفساد في التعليم العالي في أفريقيا يشكل تهديدًا خطيرًا للمؤسسات التعليمية، وقد يؤدي حتى إلى انهيار سمعة نظام التعليم العالي بأكمله في البلاد. (Seniwolib, Boahene, 2015, P 79)

يُنظر إلى التعليم الجامعي في أفريقيا باعتباره مفتاحًا لمستقبل أفضل، ولديه القدرة على توفير الأدوات التي يحتاجها الناس لتحسين سبل العيش والعيش بكرامة. ولكن وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، فإن الفساد النظامي يؤدي إلى تآكل الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التعليم العالي وتكمن جذور الممارسات الفاسدة في الافتقار إلى الشفافية والمساءلة. إن عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات يمنع المجتمعات والأفراد من القدرة على مراقبة الميزانيات والمطالبة بالإجابات من أصحاب السلطة. على سبيل المثال، أظهر مسح أجرته منظمة الشفافية الدولية في عام 2010 لـ 8500 من الآباء والمعلمين في سبع دول أفريقية أن 40% من الآباء يدفعون رسومًا غير قانونية مقابل التعليم. كما أن الفساد التعليمي في التعليم العالي متأصل في النفوذ السياسي والشركاتي غير المبرر في البحث والانتحال وتأليف الأوراق الأكاديمية. كما يستشهد تقرير الفساد العالمي في التعليم بالعديد من الأمثلة على الرشوة في القبول والإدارة الجامعية. وكشفت الدراسة أيضًا عن نظام متقن للرشاوى التي تُدفع لمدرسي المدارس وحراس الأمن لتأمين سكن الطلاب. ووفقًا لنافانيثيم بيلاي، فإن الفساد الذي تمارسه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يخترق المجتمعات والدول والثقافات ويحول التمويل عن ميزانيات الدول التي ينبغي تخصيصها لجلب الأمل للعديد من الشباب. (Seniwolib, Boahene, 2015, P 79)

ومن هذا المنطلق فالفساد هو مشكلة كبيرة موجودة دائمًا في كل بلد. اليوم، لا يقتصر الفساد على القطاع معين بل يشمل كل القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم، الأمر الذي دفع بدول للبحث عن طرق لمنع هذه الجريمة ومكافحتها. جلبت الثورة الصناعية العديد من الحلول المبتكرة للحياة الحديثة. على وجه الخصوص، تعد الإدارة الإلكترونية إنجازًا كبيرًا للثورة الصناعية الرابعة. بناءً على الإدارة الإلكترونية، فإن سياسات ولوائح الدول شفاف تلعب دورًا مهمًا في منع ومكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية.

واستناداً لما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى دراسة طرق مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي استناداً إلى تكنولوجيا المعلومات ونتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية في منع ومكافحة الفساد في قطاع التعليم .
وعليه تنطلق دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية العالي؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيس تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- هل تساهم الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي؟
- هل يساهم التقييم الإلكتروني في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي؟
- هل تساهم الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي؟

1.1. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تلعب الإدارة الإلكترونية دور كبير في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي.
- يساهم التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي.
- تساهم الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي.

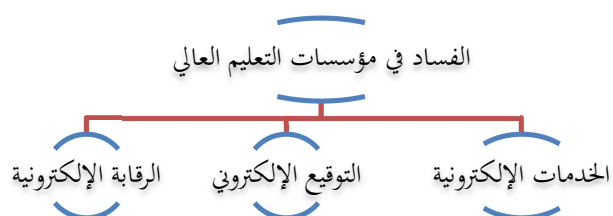
2.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الإدارة في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي، وذلك من خلال معرفة إذا كانت كل من الرقابة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني والخدمات الإلكترونية دور في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي، بالإضافة إلى أن الدراسة الراهنة تسعى للوقوف على واقع الفساد وطرق الحد منه داخل قطاع التعليم.

3.1. منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد برنامج الحزم الاحصائية SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات بهدف الوصول إلى نتائج حول موضوع الدراسة.

4.1. نموذج الدراسة: يتمثل نموذج الدراسة في المتغير المستقل الإدارة الإلكترونية ويرمز له بـ X ويقاس في ثلاثة أبعاد هي: الرقابة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، الخدمات الإلكترونية، والمتغير التابع يمثل في الفساد في التعليم العالي ويرمز له بـ Y ويقاس في بعد واحد.

الشكل 01: نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة

5.1. الدراسات السابقة:

➤ دراسة **2008 ARARAT L. OSIPIAN** بعنوان: "الفساد في التعليم العالي : هل يختلف من دولة إلى أخرى ولماذا؟"، تتناول هذه الدراسة الفساد في التعليم العالي كما ورد في وسائل الإعلام، بعد المنشورات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي. وتتناول الاختلافات في أشكال الفساد عبر الدول، وتحدد كيف تختلف بالضبط ولماذا. تشير النتائج الرئيسية إلى ما يلي: بعض أشكال الفساد خاصة بالمنطقة بينما البعض الآخر عالمي؛ ترتبط أنواع الفساد بخصائص الأنظمة الوطنية؛ يعكس الاتجاه العام في اهتمام وسائل الإعلام القلق المتزايد بشأن الفساد في الأوساط الأكاديمية؛ في الولايات المتحدة، يتم الآن إيلاء المزيد من الاهتمام للاحتيال والانتحال والغش، ولكن في روسيا للرشوة في القبول. وتساعد النتائج في تحديد جوانب الفساد في التعليم العالي التي ينبغي إعطاؤها المزيد من الاهتمام في البحوث المستقبلية والتي يمكن إعطاؤها الأولوية، فضلاً عن كيفية تحسين النظم الوطنية للتعليم العالي.

➤ دراسة **2015 Seniwoliba J. A. and Boahene, B.E** بعنوان: "مظاهر الفساد في التعليم العالي : دور مدير الجامعة"، لقد تسلسل الفساد إلى نظام التعليم العالي بأشكال وأبعاد مختلفة. وقد اعتمدت الدراسة عددًا من أساليب البحث النوعي لاستنباط النتائج. لذلك، تقدم الورقة مناقشة نقدية لبعض وثائق السياسة، وتقارير من منظمة الشفافية الدولية، وتحليل الخطاب النقدي لفحص النصوص من منظور نقدي، ومعرفة تجريبية تستند إلى عقد من الخبرات الشخصية كإداريين في الجامعة والقضايا الحالية المتعلقة بالفساد التي تنطوي على القطاع العام في غانا. كما استعرضت قضايا الفساد القائمة على المثالية والاختيار العقلاني والفوضى. تم تحديد مصدرين رئيسيين للفساد (إداري وأكاديمي) في التعليم العالي في غانا، ومع ذلك. كشفت الدراسة أن الفساد موجود في كل مكان تقريباً؛ فهو لا يحدث فقط في البلدان الفقيرة أو النامية ولكن أيضاً في البلدان المتقدمة. واختتمت الورقة البحثية باعتبار الفساد ظاهرة معقدة وقديمة، وتمتد جذورها عميقاً في المؤسسات البيروقراطية والسياسية، ويختلف تأثيرها على التنمية من بلد إلى آخر.

➤ دراسة **2019 Haider Adnan Sadiq** بعنوان: "دور الحكومة الإلكترونية في مواجهة الفساد الإداري"، هدفت الدراسة إلى معرفة دور الحكومة الإلكترونية في مواجهة الفساد الإداري، وقد توصلت إلى أن أن الحكومة الإلكترونية هي مجموعة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للمواطنين باستخدام شبكات المعلومات والاتصالات ضمن القوانين والأنظمة النافذة في البلد، كما أظهرت هذه الدراسة أن فرص الكشف عن الفساد يمكن أن تزداد من خلال عرض المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت والاحتفاظ بمعلومات مفصلة عن المعاملات المالية، مما يمكن من ملاحقة الفساد الإداري وربطه بأفعالها، وضرورة إدخال مفاهيم وأساليب عمل الحكومة الإلكترونية لأنها تمثل نقلة نوعية وتحولاً إيجابياً في الإدارة العامة وتحسين مستوى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وتعزيز الرقابة والمسؤولية في أجهزة الدولة والقضاء على الفساد الإداري، كما أن الحكومة الإلكترونية حلاً جزئياً لمشكلة الفساد الإداري من خلال تقليل التعقيد البيروقراطي وبالتالي الحد من فرص الرشوة والمحسوبية والمحاباة والعلاقات الشخصية.

➤ دراسة **2021 Almi Hassiba** بعنوان: "مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال الحوكمة الإلكترونية"، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفهوم الحكومة الإلكترونية والفساد الإداري والمالي، وبيان أهمية ودور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري والمالي وآثاره المتعددة. حيث توصلت الدراسة إلى أن استخدام الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد أداة جزئية

وليس حلاً شاملاً للحد من احتكار الحكومة. وقد تكون الحكومة الإلكترونية غير فعّالة في الحد من الفساد القانوني، كما أن الحكومة الإلكترونية قد لا تخفف بالضرورة من الفساد إذا لم تكن أنظمة الحكومة الإلكترونية مصممة لتكون آلية بالكامل.

➤ **دراسة Kada Yazid, Amar Moulai, 2021**، بعنوان: "إدارة الإلكترونية كآلية لتحسين جودة الخدمة التعليمية في الجامعات الجزائرية خلال جائحة كوفيد-19: دراسة تطبيقية بجامعة سعيدة"، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعات الجزائرية خلال جائحة كوفيد-19. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وإجراء دراسة عملية بجامعة سعيدة من خلال توزيع استبيان إلكتروني على طلبة الدكتوراه. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية (بشكل عام) على تحسين جودة الخدمة التعليمية. كما أسفر الانحدار التدريجي عن صياغة نموذجين للتنبؤ بالعلاقة بين الإدارة الإلكترونية وجودة الخدمة التعليمية. اعتمد النموذج الأول على متغير واحد (شبكات الاتصالات) والذي فسر وحده 34.6% من التباين في جودة الخدمة التعليمية بالجامعة. أما النموذج الثاني فقد اعتمد على كل من (شبكات الاتصالات والأجهزة الحاسوبية) واللذين فسرا معاً 38.5% من التباين في جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة.

2. الإطار النظري لموضوع الدراسة

2.1. الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي:

2.1.1. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للإدارة الإلكترونية بين المتخصصين والباحثين في الأوساط الأكاديمية، وقد استخدمت مصطلحات مختلفة بين المتخصصين في اعتبارات مختلفة عند ذكر الإدارة الإلكترونية. ويشير إليها بعض المتخصصين بالإدارة الذكية أو إدارة المستقبل. (Khadim, Makki, 2018, P 80) وبشكل عام، نميل إلى ربط الإدارة الإلكترونية بمفاهيم مختلفة مثل: الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والخدمات الإلكترونية العامة، والإدارة السيبرانية (Bouzidi, Boulesnane, 2015 P. 229) وفقاً لأوينجيو وإيمي فإن الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية تشير إلى: "أي من الآليات العديدة التي تحول ما هو في المكتب التقليدي من عمليات ورقية إلى عمليات إلكترونية، بهدف إنشاء مكتب بلا ورق.

وقد عرّف خليف وزياي الإدارة الإلكترونية بأنها: "أسلوب إداري يدمج بين تكنولوجيا المعلومات والتعاون. وتعرف أيضاً الإدارة الإلكترونية بأنها: "نظاماً إلكترونياً متكاملًا يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل العمل اليدوي الإداري الذي يتم بواسطة التكنولوجيا الرقمية والحديثة".

أما فيما يتعلق بالإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي، فقد تم تعريفها بأنها: "استخدام الجامعات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بأنشطتها من خلال تحويل العمل الإلكتروني لتحسين الأداء والعمليات الإدارية وتحقيق جودة الخدمات وأهداف الجامعة بأقل وقت وجهد وتكلفة". (Yazid, Moulai, 2021, P928)

وتأسيسا لما سبق، يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العالي إجرائيا بأنها: "الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بأنشطتها والتخلي على العمليات الورقية وإستبدالها بالعمليات الإلكترونية لتحسين أدائها والتقليل من الجهد والوقت وتحقيق الجودة والتميز في خدماتها".

2.1.2. أدوات الإدارة الإلكترونية:

تستخدم أنشطة الإدارة الإلكترونية أربع أدوات إدارية:

- **أجهزة الكمبيوتر:** وهي الجزء الميكانيكي من شبكات الكمبيوتر وملحقاتها.
- **برامج الكمبيوتر:** وهي الجزء غير المرئي وغير القابل للمس المثبت في أجهزة الكمبيوتر. وهي مقسمة إلى برامج النظام مثل إدارة الشبكة، ونظام التشغيل وتطبيقات البرامج مثل البريد الإلكتروني ومتصفحات الويب والميزان الإلكتروني .
- **شبكات الاتصالات:** وهي ناقلات المعلومات مثل الشبكة الخارجية والشبكة الداخلية والإنترنت.
- **صناع المعرفة:** وهم القادة والمديرون والمحللون المتمرسون في تكنولوجيا المعلومات للموارد المعرفية ورأس المال لتثبيت تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الشركة. (Yazid, Moulai, 2021, P928)

3.1.2. أهمية الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي:

نظراً لأهمية الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري وتحسين المؤسسات المختلفة، تسعى الجامعات دائماً إلى مواكبة التغيرات الحديثة واستخدام الإدارة الإلكترونية في عمليات اتخاذ القرار، وفيما يلي بعض الأمثلة للتطبيقات الإدارية للإدارة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها داخل الجامعات:

- **مجال شؤون الطلبة:** من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية توزيع الطلبة على الأقسام، ومتابعة حضور وغياب الطلبة، واستخراج نتائج الطلبة لتحليلها وتقييمها.
- **مجال شؤون الموظفين:** يساعد في التعامل مع ملفات الموظفين من حيث إدخال وتنظيم وصيانة بياناتهم وعناوينهم، وتوفير مختلف أنواع الخدمات التي يحتاجها الموظفون على كافة المستويات في الجامعة، ومتابعة تقييم الموظفين من خلال برامج مراقبة الأداء.
- **مجال إدارة شؤون الجامعة:** يظهر دور الإدارة الإلكترونية من خلال تطبيقاتها المتعلقة بمتابعة شؤون الجامعة المختلفة، وتحديد احتياجاتها المستقبلية. (Yazid, Moulai, 2021, P928)

2.2. الفساد في مؤسسات التعليم العالي:

1.2.2. تعريف الفساد في مؤسسات التعليم العالي :

الفساد ظاهرة اجتماعية يصعب تعريفها، إن التعريف الأكثر شيوعاً في الأدبيات السياسية هو الذي قدمه ناي: "الفساد هو سلوك ينحرف عن الواجبات الطبيعية لدور عام بسبب مكاسب خاصة (الأسرة، أو الزمرة الخاصة القريبة)، أو مكاسب مالية أو مكانة، أو ينتهك القواعد ضد ممارسة أنواع معينة من النفوذ الخاص. وهذا يشمل سلوكيات مثل الرشوة (استخدام المكافأة لتشويه حكم شخص

في منصب ثقة)؛ والمحسوبة (منح المحسوبة لأسباب تتعلق بالعلاقة النسبية بدلاً من الجدارة)؛ والاختلاس (الاستيلاء غير القانوني على الموارد العامة للاستخدام الخاص. (Nye,1967, P 419)

في تفسير الفساد تشير إليها سوزان روز-أكيرمان (1978) في تعريفها للفساد باعتباره: "آلية تخصيص للموارد النادرة. تحتكر الدولة بعض الوظائف التخصيصية، سواء كانت أذونات وتراخيص، أو الوصول إلى الخدمات العامة. ويستند استغلال المسؤولين الحكوميين إلى إساءة استخدام سلطاتهم التقديرية ومواقفهم الاحتكارية." (Ararat L. Osipian, 2008, P 346) ويضيف هاينمان إلى هذا التعريف بالقول: "و لأن التعليم منفعة عامة مهمة، فإن معايير المهنة تشمل أكثر من مجرد سلع مادية؛ ومن ثم فإن تعريف الفساد في مؤسسات التعليم العالي يشمل إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ومادية". (Heynenan, 2004, P 638)

ويشير ميلر وآخرون إلى نسبية مصطلح الفساد ويطبقونه على الأوساط الأكاديمية: إن فكرة المسؤول الفاسد أو أي شخص آخر يشغل منصباً ما لا وجود لها إلا في إطار فكرة ما عن ماهية الشخص غير الفاسد الذي يشغل هذا الدور المشروع أخلاقياً. إن فكرة الأكاديمي تحمل في جوهرها المثل الأخلاقي، أو على الأقل الدور المشروع أخلاقياً، الذي يتسم به الشخص الذي يشغل هذا الدور المشروع أخلاقياً. (Miller,2015,P 5)

وكتعريف إجرائي الفساد في مؤسسات التعليم العالي هو: "كل الممارسات تنطوي على جميع أشكال الانحراف عن العدالة والصدق والإنصاف والنزاهة والانضباط المتوقع من مؤسسات التعلم".

2.2.2. أشكال الفساد في مؤسسات التعليم

الشكل 2: أشكال الفساد في مؤسسات التعليم العالي



المصدر: من إعداد الباحثة بإعتماد على نموذج (Seniwoliba ,Boahene,2015, P81)

من خلال الشكل يتضح بأن الفساد في مؤسسات التعليم العالي يتخذ شكلين أساسيين هما:

➤ **الفساد الإداري:** إن ممارسات الفاسدة في المجال الإداري للتعليم العالي يتخذ أشكال مختلفة، وهي المحسوبية والرشوة والابتزاز والاحتيال والمحسوبية وظاهرة العامل الوهمي والمجاملة والعمولات وخيانة الثقة والسرقة الرسمية، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تحدث من خلال تقديم القبول والاحتيال في المشتريات والتجنيد والترقيات/ التعيين وممارسة السلطة البيروقراطية، يسلط تقرير منظمة الشفافية الدولية الضوء على المدفوعات غير المشروعة لقبول الطلاب في برامج الدرجات العلمية، والقبلية والمحسوبية في التوظيف للمناصب الدائمة، والرشوة في الإقامة داخل الحرم الجامعي والتقييم. (Seniwoliba, Boahene, 2015, P82)

➤ **الفساد الأكاديمي:** يشمل الفساد الأكاديمي النفوذ غير اللائق في البحث، والانتحال، وتأليف الأوراق الأكاديمية، والاحتيال (الكذب الأكاديمي)، والغش، والمحسوبية، وتسريب أوراق الامتحانات وغيرها من السلوكيات المماثلة. وقد يحدث على المستويين المؤسسي والنظامي وكذلك على المستوى الفردي. يمكن أن يكون الفساد الأكاديمي من بين أكثر أشكال الفساد انتشاراً في العالم. فهو موجود في كل من البلدان المتقدمة والنامية، ولكنه منتشر بشكل خاص في الدول التي تخضع أنظمتها التعليمية العليا لضغوط شديدة نتيجة للصعوبات الاقتصادية، أو التي تفتقر إلى الإشراف الخارجي وآليات ضمان الجودة الكافية، وكذلك في الدول التي ينتشر فيها الفساد المجتمعي. وتوجد هذه السمات في كثير من الأحيان في الدول النامية، ويمكن أن يتجلى الفساد الأكاديمي في الرشوة والمحسوبية والابتزاز والعمولات وانتهاك الثقة والسلوك غير النزبه. وهناك تمييز واضح بين تبادل الطلاب والإداريين لأي شكل من أشكال خرق القواعد، الأمر الذي يضع جانباً حالات الفساد التي يتوسط فيها الإداريون على عكس تلك التي بدأها الأساتذة أو أعضاء هيئة التدريس، إن الحالات التي يقرر فيها أعضاء هيئة التدريس قبول رشوة مقابل الحصول على درجة غير مستحقة تثير قضايا تتعلق بمعايير المهنة الأكاديمية فضلاً عن قواعد السلوك الرسمية وغير الرسمية، وسوء السلوك المهني. إن الحالات التي تنطوي على الإكراه أو الدعوة للتعاون مع عضو هيئة التدريس من قبل المسؤول الإداري لمنحه درجة غير مستحقة تتطلب مناقشة حول الأخلاقيات الإدارية، وجودة القيادة، وتوزيع السلطة بين المسؤولين الإداريين والمهنيين. ويمكن رسم تمييز مماثل ولكن ليس متطابقاً في الحالات التي يتجاوز فيها المسؤولون الإداريون أعضاء هيئة التدريس أو يرغمونهم أو يتعاونون معهم في الفساد التعليمي المحدد. وعلى الرغم من أن كل من الموظفين والإداريين ينتهكون القانون عند الانخراط في الفساد، فإن تورط المسؤول الإداري يشير إلى عمق تغلغل الفساد في المنظمة والقيادة المتدهورة للجامعة. (Seniwoliba, Boahene, 2015, P82)

وعليه فالفساد في التعليم العالي يتخذ أشكالاً مختلفة. فالتلاعب السياسي بشؤون الجامعات أمر شائع، حيث تتدخل الحكومات والأحزاب الحاكمة في كثير من الأحيان في إدارة المؤسسات. وقد تقع مؤسسات التعليم العالي تحت سيطرة شبكات المحسوبية السياسية لتحقيق مكاسب سياسية أو مالية. وقد تُمنح أوراق اعتماد غير مستحقة للسياسيين وأقاربهم وأصدقائهم. وتشمل أنواع الفساد الأخرى المحسوبية والمحابة في قبول الطلاب وتعيين الموظفين، والفساد في الترخيص والاعتماد، وتحويل أموال الجامعة أو البحث العلمي، والاحتيال في المشتريات. إن الغش الأكاديمي - الانتحال، ومصانع المقالات، والأبحاث الزائفة، والاحتيال في الامتحانات، والشهادات المزورة - منتشر في كل من البلدان. وكذا الاستغلال الجنسي، وخاصة للطالبات وأعضاء هيئة التدريس والموظفين من قبل الذكور، يمثل مشكلة خطيرة في التعليم العالي. ويُعرّف الابتزاز الجنسي بأنه شكل من أشكال الفساد حيث يكون الجنس هو العملة المستخدمة في الرشوة.

(Monica Kirya, 2019, P 3)

3.2.2. مستويات الفساد في مؤسسات التعليم العالي

يظل الفساد إحدى المشكلات الاجتماعية الشائعة التي تبثلي كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بما في ذلك التعليم في الجزائر. يحدث الفساد على مستويات مختلفة كما هو محدد بحق على المستويات السياسية والإدارية والصفية.

➤ **مستوى صياغة السياسات :** الفساد يحدث أثناء اتخاذ القرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد التعليمية لتمويل الميزانيات التعليمية. وكثيراً ما يستبعد صناع السياسات، وخاصة الحكومة في السلطة ووزرائها ومفوضيها، مجالات السياسة التي فشلت في التصويت لهم للوصول إلى السلطة. وقد تتخذ القرارات بشأن السياسة التعليمية سياسياً من خلال شبكات غير رسمية من السلطة، خارج الأجهزة والمؤسسات المناسبة، عندما يمارس الساسة نفوذاً غير مبرر على عملية صنع القرار في القطاع. وقد يؤثر هذا على سبيل المثال، على القرارات بشأن بناء مدارس جديدة، فضلاً عن القرارات بشأن التمويل الحكومي للمدارس ومحتوى المناهج الدراسية. وفي بعض الأحيان تتخذ الحكومات خيارات سياسية غير قابلة للتنفيذ، قد تؤدي القرارات السياسية بشأن تخصيص الأموال إلى الهدر عندما تؤدي إلى مشاريع غير ضرورية مثل بناء المدارس في المناطق التي يوجد بها بالفعل العديد من المدارس، مما يترك المناطق الفقيرة محرومة من الخدمات. وهذا يؤدي إلى تفاقم التفاوت وتقويض التنمية العادلة. عندما تتخذ قرارات السياسة العامة بشكل مستمر ومتكرر المصالح الخاصة بدلاً من المصلحة العامة، يشار إلى هذا النوع من الفساد باسم "الاستيلاء على السياسة". (Ezek, 2024, P 35)

➤ **الفساد على المستوى الإداري:** إن الفساد على هذا المستوى يحتل مرتبة تنازلية في المرتبة الثالثة من الممارسات الفاسدة في الأوساط الأكاديمية. وعلى هذا المستوى، نرى ممارسات أقل فساداً يمارسها مديرو المدارس الذين يختلسون أو يحولون الأموال الصغيرة المخصصة للإدارة اليومية للمدرسة للاستخدام الشخصي؛ فيأخذون الرشاوى من المرؤوسين لتأمين الفرصة أو المحاباة أو تجنب العقوبة. وهنا أيضاً، يحدث الفساد الأكاديمي علناً أثناء ترقية الموظفين وتعيينهم.

➤ **الفساد على مستوى الجامعة:** الفساد على هذا المستوى أكثر شيوعاً وفي أشكال مختلفة. ويرجع إلى أنه تشمل هذه الممارسات أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظام (الموظفون والطلاب). تتعلق ممارسات الفساد هنا بتقديم الخدمات التعليمية. وتشمل ممارسات الفساد في الامتحانات، تسريب أوراق أسئلة الامتحانات، منح الدرجات بشكل غير عادل لتحقيق مكاسب مالية، تشويه درجات الامتحان لتحقيق مكاسب مالية، منح الشهادات لطلاب غير مستحقين، الابتزاز في القبول، الجنس مقابل الدرجة والدرجة مقابل المال بين العديد من الممارسات الأخرى. (Ezek, 2024, Pp 35, 36)

3. الإطار المنهجي للدراسة

1.3. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين والأساتذة الدائمين بجامعة جيجل، ويرجع سبب اختيار هذا المجتمع إلى أن لهم تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الفساد في مؤسسات التعليم العالي، وتم استخدام العينة العشوائية الطبقية، والمقدد عددهم بـ 2093 موزعة كالتالي 1282 أستاذ و 811 إداري. وقد تم اختيار العينة العشوائية الطبقية، حيث تم اختيار نسبة 5% من إجمالي المجتمع.

$$1282 * 5/100 = 64 \text{ أستاذ}$$

$$811 * 5/100 = 41 \text{ إداري}$$

وبذلك قدرت عينة دراسة البحث بـ 105 من إجمالي المجتمع.

2.3. أداة لدراسة وثباتها:

تم الاعتماد على الإستبيان كأداة للدراسة، المحور الاول ويتمثل في البيانات الشخصية للمبحوثين، أما المحور الثاني والثالث والرابع يتمثل في الفرضيات الفرعية لموضوع الدراسة، وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي

رقم الفئة	الدرجات	الأوزان	مجال الفئة	دلالات الفئة
1	غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.80	مستوى منخفض جدا
2	غير موافق	2	من 1.81 إلى 2.60	مستوى منخفض
3	محايد	3	من 2.61 إلى 3.40	مستوى متوسط
4	موافق	4	من 3.41 إلى 4.20	مستوى مرتفع
5	موافق بشدة	5	من 4.21 إلى 5	مستوى مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

تم حساب ثبات فقرات الاستبيان باستخدام ألفا كرونباخ كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: معامل ألفا كرونباخ بجميع أبعاده

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
الرقابة الإلكترونية ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي	07	0.826
التوقيع الإلكتروني ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي	07	0.715
الخدمات الإلكترونية ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي	07	0.764
المجموع	21	0.783

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

4. تحليل نتائج الدراسة

1.4. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الجدول 3: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	45	42.86
	أنثى	60	57.14
السن	أقل من 30 سنة	5	4.76
	30-40 سنة	65	61.90
	41 سنة فما فوق	35	33.34

60.95	64	أستاذ	الوظيفية
39.05	41	إداري	
14.28	15	أقل من 5 سنوات	الأقدمية
28.57	30	[5 _ 10] سنوات	
38.10	40	[10 _ 15] سنوات	
19.05	20	أكثر من 15 سنة	
100	105	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على برنامج spss*20

تم فحص الخصائص الديموغرافية للمبحوثين، بما في ذلك الجنس، السن و الوظيفة والأقدمية، من خلال استبيان أظهر توزيع الأفراد حسب جنسهم نسبة أعلى من الإناث 57.14% مقارنة بالذكور 42.86%، أما سن أفراد عينة الدراسة فكان غالبيتهم 30-40 سنة بنسبة 61.90%، تليها 41 سنة فما فوق بنسبة 33.34%، في حين أن 4.76% كانوا أقل من 30 سنة، وفي مقابل بالنسبة للأقدمية في العمل، أما من ناحية الرظيفيو فنجد غالبية أفراد عينة الدراسة أساتذة وذلك بنسبة 60.95 % تليها نسبة 39.05 % إداريين، نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من الموظفين بالجامعة أقدميتهم [10_15] سنوات بنسبة 38.10%، تليها نسبة 19.05% لديها أكثر من 15 سنة خبرة، في حين نسبة قليلة تقدر بـ 14.28% لها أقل من 5 سنوات من الخبرة .

2.4. نتائج التحليل الوصفي للفرضية الفرعية الأولى: الرقابة الإلكترونية ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي

الجدول 4: نتائج التحليل للفرضية الفرعية الأولى

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
تسهل الرقابة الإلكترونية إنهاء المهام الموكلة للموظف بطريقة سريعة	4.02	0.721	2	مرتفع
تعزز الرقابة الإلكترونية مبدأ المساءلة والمحاسبة الإدارية	4.95	0.490	1	مرتفع
تسمح الرقابة الإلكترونية بمحاسبة الموظفين بطريقة منطقية	3.71	0.782	5	مرتفع
تساهم الرقابة الإلكترونية في التقليل من هدر المال العام والمحافظة على الموارد المتاحة	3.87	0.952	3	مرتفع
تساعد التقنيات الحديثة في النشاط الرقابي في حماية البيانات والمعلومات المتعلقة بالجامعة	3.48	0.563	6	مرتفع
تساهم الرقابة الإلكترونية في القضاء على مظاهر الاستهتار والكسل	3.22	1.005	7	متوسط
تسمح الرقابة الإلكترونية في إكتشاف الأخطاء وتصحيحها أثناء وقوعها	3.77	0.756	4	مرتفع
المجموع	3.86	0.733		

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على برنامج spss*20

من خلال الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول والمتعلقة بالفرضية الموسومة بـ: "الرقابة الإلكترونية ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي"، أن أفراد عينة الدراسة متفقون على الدور الذي تلعبه الرقابة الإلكترونية في القضاء على الفساد بمؤسسات التعليم العالي، بمتوسط بلغ (3.86 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكرت من 3.41 إلى 4.20 مستوى مرتفع، وهي الفئة التي تشير إلى خيار "موافق" على أداة الدراسة.

حيث نجد أفراد العينة قد وافقوا بشدة على كل من العبارة "تعزز الرقابة الإلكترونية مبدأ المساءلة والمحاسبة الإدارية"، "تسهل الرقابة الإلكترونية إنهاء المهام الموكلة للموظف بطريقة سريعة، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري قدر بـ (0.490-4.95) و(0.721 -4,02) على التوالي، لتليها عبارة "تساهم الرقابة الإلكترونية في التقليل من هدر المال العام والمحافظة على الموارد المتاحة" في المرتبة الثالثة، حيث أكد أفراد عينة الدراسة على أنهم موافقون جداً عليها وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.87 وانحراف معياري 0.952، وأكد أيضاً أفراد عينة الدراسة بأنهم موافقون على عبارة "تسمح الرقابة الإلكترونية في اكتشاف الأخطاء وتصحيحها أثناء وقوعها"، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 3.77 وانحراف معياري 0.756، وهذا تحتل العبارة "تسمح الرقابة الإلكترونية بمحاسبة الموظفين بطريقة منطقية" المرتبة الخامسة من اتجاهات أفراد عينة الدراسة وذلك بمتوسط حسابي يبلغ 3.71 وانحراف معياري قدر بـ 0.782، لتأتي عبارة "تساعد التقنيات الحديثة في النشاط الرقابي في حماية البيانات والمعلومات المتعلقة بالجامعة"، في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.48 وانحراف معياري 0.563، في حين نجد لعبارة "تساهم الرقابة الإلكترونية في القضاء على مظاهر الاستهتار والكسل"، قد احتلت المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي 3.22 وانحراف معياري قدر بـ 1.005.

وتأسيساً لما سبق، يمكن القول بأن الرقابة الإلكترونية التي هي جزء من الإدارة الإلكترونية تساهم في الحد من الفساد في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية، ولعل هذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Kada Yazid, Amar Moulai 2021 التي أكدت علموجود تأثير ذي دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية (بشكل عام) على تحسين جودة الخدمة التعليمية. كما أسفر الانحدار التدريجي عن صياغة نموذجين للتنبؤ بالعلاقة بين الإدارة الإلكترونية وجودة الخدمة التعليمية، وكذا تتفق مع دراسة Haider Adnan Sadiq 2019 التي توصلت إلى ضرورة إدخال مفاهيم وأساليب عمل الحكومة الإلكترونية لأنها تمثل نقلة نوعية وتحولاً إيجابياً في الإدارة العامة وتحسين مستوى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وتعزيز الرقابة والمسؤولية في أجهزة الدولة والقضاء على الفساد الإداري، كما أن الحكومة الإلكترونية حلاً جزئياً لمشكلة الفساد الإداري من خلال تقليل التعقيد البيروقراطي وبالتالي الحد من فرص الرشوة والمحسوبية والمحابة والعلاقات الشخصية.

3.4. نتائج التحليل الوصفي للفرضية الفرعية الثانية: التوقيع الإلكتروني ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي

الجدول 5: نتائج التحليل للفرضية الفرعية الثانية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
يساعد نظام الحضور والانصراف في معرفة مواعيد الموظفين	3.62	1.005	4	مرتفع
يقلل التوقيع الإلكتروني من مظاهر التأخر والانصراف المبكر	3.27	0.762	6	متوسط
يساعد التوقيع الإلكتروني في الحفاظ على سرية المعلومات	2.85	1.067	7	منخفض
التوقيع الإلكتروني يزيد من مستوى الأمن والحفاظ على الخصوصية	3.75	0.752	3	مرتفع

متوسط	5	0.674	3.30	يخفض التوقيع الإلكتروني من تزوير الوثائق الإدارية
متوسط	2	0.759	3.38	يساعد التوقيع الإلكتروني على القضاء على ظاهرة إنتحال الشخصية
		0.823	3.50	المجموع

من خلال الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول والمتعلقة بالفرضية الموسومة بـ: "التوقيع الإلكتروني ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي"، أن أفراد عينة الدراسة متفقون على الدور الذي يلعبه التوقيع الإلكتروني في القضاء على الفساد بمؤسسات التعليم العالي، بمتوسط بلغ (3.50 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكرت من 3.41 إلى 4.20 مستوى مرتفع، وهي الفئة التي تشير إلى خيار "موافق" على أداة الدراسة.

حيث نجد أفراد العينة قد وافقوا بشدة على عبارة "يساعد التوقيع الإلكتروني في إنضباط الموظفين"، وذلك بمتوسط حسابي 4.02 وانحراف معياري قدره 0.741، تليه عبارة "يساعد التوقيع الإلكتروني على القضاء على ظاهرة إنتحال الشخصية 3.38 و 0.759، في حين نجد بان عبارة "التوقيع الإلكتروني يزيد من مستوى الأمن والحفاظ على الخصوصية"، قد إحتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري قدره 0.752، لتأتي عبارة "يساعد نظام الحضور والانصراف في معرفة مواعيد الموظفين" في المرتبة الرابعة 3.62 و 1.005، هذا وفي مقابل ذلك نجد عبارة "يخفض التوقيع الإلكتروني من تزوير الوثائق الإدارية قد كان إتفاق أفراد عينة الدراسة متوسطاً وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري 0.674، لتليها عبارة "يقلل التوقيع الإلكتروني من مظاهر التأخر والانصراف المبكر بنفس الاتجاه حيث متوسطها الحسابي 3.27 وانحرافها المعياري قدره 0.762، إلا أن نتائج الدراسة اظهرت بان أفراد عينة الدراسة موافقون على أن التوقيع الإلكتروني في من شأنه أن يحفاظ على سرية المعلومات حيث إحتلت المرتبة الأخيرة، بمتوسط قدره 2.85 وانحراف معياري قدره 1.067 .

وبناء على النتائج السابق، يتضح بأن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على الدور الذي يلعبه التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي، وهذا يتفق مع دراسة Haider Adnan Sadiq 2019 التي توصلت إلى أن فرص الكشف عن الفساد يمكن أن تزداد من خلال عرض المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت والاحتفاظ بمعلومات مفصلة عن المعاملات المالية، مما يمكن من ملاحقة الفساد الإداري وربطه بأفعالها، وضرورة إدخال مفاهيم وأساليب عمل الحكومة الإلكترونية لأنها تمثل نقلة نوعية وتحولاً إيجابياً في الإدارة العامة وتحسين مستوى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وتعزيز الرقابة والمسؤولية في أجهزة الدولة والقضاء على الفساد الإداري، كما أن الحكومة الإلكترونية حلاً جزئياً لمشكلة الفساد الإداري من خلال تقليل التعقيد البيروقراطي وبالتالي الحد من فرص الرشوة والمحسوبية والمحاباة والعلاقات الشخصية. وهذا يختلف على ما توصلت إليها دراسة Almi Hassiba 2021، التي أكدت علناً استخدام الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد أداة جزئية وليست حلاً شاملاً للحد من احتكار الحكومة. وقد تكون الحكومة الإلكترونية غير فعالة في الحد من الفساد القانوني (على سبيل المثال، المساهمات السياسية القانونية في مقابل تمرير تشريعات معينة، وممارسة الضغوط، ومنح الجوائز على أساس العطاءات بناءً على عوامل ذاتية معينة).

4.4. نتائج التحليل الوصفي للفرضية الفرعية الثالثة: الخدمات الإلكترونية ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي

الجدول 6: نتائج التحليل للفرضية الفرعية الثالثة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
---------	-----------------	-------------------	---------	--------------

			بي	
مرتفع	5	1.064	3,60	تساعد الخدمات الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة بين الموظفين
متوسط	7	1.254	3.20	يساهم نظام الخدمات الإلكترونية في تحقيق الشفافية في تعاملاته
مرتفع	1	0.781	4.09	يعمل نظام الخدمات الإلكترونية على تسهيل العمل الإداري
مرتفع	4	1.005	3.62	يقلل نظام الخدمات الإلكترونية من الانحرافات التنظيمية
مرتفع	3	0.875	3.64	تساهم الخدمات الإلكترونية على خفض التكلفة والقضاء على التبذير
مرتفع	6	1.201	3.42	تؤدي الخدمات الإلكترونية إلى التقليل من التمييز بين الأفراد والمحسوبة
مرتفع	2	0.851	3.82	يساهم نظام الخدمات الإلكترونية في القضاء على التضخم
		1.004	3.62	المجموع

من خلال الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول والمتعلقة بالفرضية الموسومة بـ: "الخدمات الإلكترونية ومكافحة الفساد بالمؤسسات التعليمية العالي"، أن أفراد عينة الدراسة متفقون على الدور الذي تلعبه الخدمات الإلكترونية في القضاء على الفساد بمؤسسات التعليم العالي، بمتوسط بلغ (3.62 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكرت من 3.41 إلى 4.20 مستوى مرتفع، وهي الفئة التي تشير إلى خيار "موافق" على أداة الدراسة.

حيث نجد أفراد العينة قد وافقوا بشدة على عبارة "يعمل نظام الخدمات الإلكترونية على تسهيل العمل الإداري" وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.09 و إنحراف معياري 0.781، لتبنيها عبارة "يساهم نظام الخدمات الإلكترونية في القضاء على التضخم، حيث نجد غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة عليها وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 3.82 و إنحراف معياري 0.851، وهذا يتفق أيضا مع إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارة "تساهم الخدمات الإلكترونية على خفض التكلفة والقضاء على التبذير"، بمتوسط حسابي قدره 3.64 و إنحراف معياري 0.875، هذا ونجد عبارة "يقلل نظام الخدمات الإلكترونية من الانحرافات التنظيمية، قد إحتلت المرتبة الرابعة من إتجاهات أفراد عينة الدراسة وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 3.62 و متوسط حسابي 1.005، لتليها عبارة "تساعد الخدمات الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة بين الموظفين" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,60 و إنحراف معياري 1.064، هذا ونجد إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارة "يؤدي نظام الخدمات الإلكترونية إلى التقليل من التمييز بين الأفراد والمحسوبة" بمتوسط حسابي قدره 3.42 و إنحراف معياري 1.201، غير ان إتجاهات أفراد عينة الدراسة قد كانت متوسطة حول عبارة "يساهم نظام الخدمات الإلكترونية في تحقيق الشفافية في تعاملاته" وذلك بمتوسط حسابي 3.20 و إنحراف معياري قدره 1.254. ولعل هذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Seniwoliba J. AndBoahene, B.E2015، حيث توصل الباحثان إلى أن الفساد في مؤسسات التعليم العالي يتخذ أشكال مختلفة مثل القبول، والمشتريات، وتوظيف التأثير القيادي، والترقيات/ التعيين، والخداع الأكاديمي، والغش، وتسريب أوراق الامتحانات، والانتحال، والمحسوبة وغير ذلك الكثير. كشفت الدراسة أن الفساد موجود في كل مكان تقريباً؛ فهو لا يحدث فقط في البلدان الفقيرة أو النامية ولكن أيضاً في البلدان المتقدمة. لذلك من ضروري أن تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسات وطنية لرعاية العاطلين عن العمل والمسنين والمعوزين وسد الفجوة في الرواتب بين الأستاذ والموظف مع إيلاء اهتمام خاص للقيم الأخلاقية.

5.الخاتمة:

في الختام يمكن القول بأن السيطرة على الفساد في مؤسسات التعليم العالي ليس بالأمر السهل، بل يتخذ الكثير من الإجراءات، فعلى الإدارة أن تنمي ثقافة الانفتاح النسبي، على النقيض من المناخ البيروقراطي الحالي الذي يسوده السرية. ويتعين تبني نظام الجدارة في منح العقود بدلاً من التحيز القبلي والارتباطات والمحسوبية والمحاباة، التي صبغت المشهد المؤسسي، في التوظيف والتوزيع العادل للموارد على جميع المكاتب والوحدات والأقسام والدوائر في الجامعة. والأمر الأكثر أهمية هو أن القيادة لا بد وأن تحشد إرادتها لمعالجة المشكلة بشكل مباشر بغض النظر عن مكان حدوثها أو أسبابها أو الشكل الذي تتخذه، إلى جانب ذلك عليها تبني أسلوب الإدارة الرقمية حيث أن الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيات الحديثة تساعد على حماية المعلومات السرية وإكتشاف مواطن الفساد وزيادة الشفافية في العمل والقضاء على المحسوبية والمحابات في تعاملاتها، ناهيك على أنها تساعد في توفير الوقت والجهد والتكلفة والقضاء على الانحرافات التنظيمية.

1.5. النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

➤ أظهرت الدراسة أنالتوقيع الإلكتروني يساهم في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليم العالي، وذلك بمتوسطبلغ (3.50 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكرت من 3.41 إلى 4.20 مستوى مرتفع. وهذا يؤكد تحقق صحة الفرضة الفرعية الأولى.

➤ توصلت الدراسة إلى ان التوقيع الإلكتروني يساهم في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليم العالي ، وذلك بمتوسط بلغ (3.50 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكرت من 3.41 إلى 4.20 مستوى مرتفع. وهذا يؤكد تحقق صحة الفرضة الفرعية الثانية.

➤ توصلت الدراسة إلى ان الخدمات الإلكترونية تساهم في مكافحة الفساد بالمؤسسات التعليم العالي " ، وذلك بمتوسط بلغ (3.62 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكرت من 3.41 إلى 4.20 مستوى مرتفع، وهذا يؤكد تحقق صحة الفرضة الفرعية الثالثة.

إستنادا للنتائج السابقة ذكرها، يتضح بأن الإدارة الإلكترونية تلعب دور كبير في مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي، حيث أنها تساعد على القضاء على الإجراءات البيروقراطية وتحقيق الشفافية والنزاهة في العمل، وتسهل العمل للموظفين، وتحقيق الرقابة وتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الخدمات، ناهيك على أنها تعمل على تحقيق الانضباط وتسهيل الإجراءات الإدارية، كذلك تعمل الإدارة الإلكترونية على القضاء على الرشوة والمحسوبية والمحاباة والعلاقات الشخصية.

2.5. توصيات الدراسة:

وبناء على هذه النتائج خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات التعليم العالي.
- العمل على ترسيخ ثقافة أخلاقيات المهنة من خلال حملات توعية داخل المؤسسات التعليم العالي والتعريف بمخاطر الفساد وأثاره السلبية.

- العمل على تطوير نظام التعليم وإعداد جيل قادر على استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة كاداة فعالة في مكافحة الفساد.
- القيام بدورات التدريبية في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لمواكبة تطورات العصر "عصر الرقمنة".
- توفير الإعتمادات المالية اللازمة لتفعيل وصيانة أجهزة المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي.
- توفر المؤسسات التعليمية للموظفين والطلاب تعليمًا دوريًا حول الأخلاقيات والقيم، وأهمية التمسك بهذه القيم، وقيم صنع الاسم الجيد والحفاظ عليه، والذي يسمح بالاستخدام غير المقيد والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة، بشرط الاستشهاد بالعمل الأصلي بشكل صحيح.

6. قائمة المراجع:

1. Almi Hassiba (March 2021), Combating Administrative and Financial Corruption Through Electronic Governance, 'Journal of Research and Commercial Studies', Volume 05, Issue 01.
2. Amar Moulai & Kada Yazid (2021), E-management as a Mechanism to Improve the Educational Service Quality in Algerian Universities During COVID-19: An Applied Study at Saida University, Al-Bishara Economic Magazine, 'Volume VII, n°02.
3. Ararat L. Osipian (2008), Corruption in Higher Education: does it differ across the nations and why?, Research in Comparative and International Education, Volume 3 Number 4.
4. Bouzidi. L, & Boulesnane. S (2015), E-Administration Activities and Sustainable Management: The Case for a Multidimensional Approach. International Journal of Technology Management and Sustainable Development 14(3).
5. Ezek Martins (2024), Academic Corruption in Higher Institutions: Implication for Quality Education, Research Invention Journal of Research in Education 3(1).
6. Haider Adnan Sadiq (2019), The Role Of E-Government in The Face of Administrative Corruption, 'Option, Año 35, N° Especial 21.
7. Heynenan, S. (2004), Education and Corruption, International Journal of Educational Development, <http://dx.doi.org/10.1016/j.ijed.2004.02.005>
8. Khadim, S. W., Mahmood, M. A, & Makki, S. A. (2018), LTE Performance over Wimax in Term of Network Applications: An Implementation on Administration System, IOSR Journal of Computer Engineering.
9. Miller, S., Roberts, P. & Spence, E. (2005), Corruption and Anti-Corruption: an applied philosophical approach. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
10. Monica Kirya (2019), Corruption in universities: Paths to integrity in the higher education subsector, Anti-Corruption Resource Centre, Issue 1.
11. Nye, J. (1967), Corruption and Political Development: a cost-benefit analysis, American Political Science Review 61(2). <http://dx.doi.org/10.2307/1953254>.
12. Seniwoliba J. A, Boahene, B.E (July 2015), Manifestation of corruption in higher education: the role of the University administrator, Research Journal of Educational Studies and Review Vol. 1 (3).